Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2024, VOL. 05, NO. 04, 99-112, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2024465

The role of disclosing financial inclusion indicators in improving the financial performance of banks: A theoretical study applied to Egypt

Doaa M. Sayed Ahmed*
Faculty of commerce (girls), Al-Azhar university, Assiut branch, Arab republic of Egypt.

Article information:
Received: 27–05– 2024
Revised: 18–07– 2024
Accepted: 25–07– 2024
Published: 25–12– 2024

***Corresponding author:**
Doaa M. Sayed Ahmed
doaamohammed.78@azhar.edu.eg

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

In light of the increased requirements for transparency and disclosure of all information related to financial and non-financial performance, especially in financial institutions, and based on the importance of financial inclusion in Egyptian banks and the disclosure of its indicators and how to implement it, the current research aims to study the role of disclosure of financial inclusion indicators on the financial performance of Egyptian banks. We study on Egyptian commercial banks, and the research reached several results, the most important of which is that financial inclusion is one of the basic pillars for achieving financial stability by supporting the stability of the deposit base and improving the flexibility of financing and investment in the banking sector, which leads to the ability of the financial system to withstand economic shocks, as the researcher recommended. Several points, including the following: the need to pay attention to the basic elements necessary to increase the quality of financial reports in the commercial banks under study, and the necessity of working to pay attention to the nature of the strong relationship that links indicators of the application of financial inclusion and the quality of financial reports, as well as the necessity of benefiting from the positive impact of indicators of the application of financial inclusion on the quality of financial reports.

Keywords: financial inclusion, accounting disclosure, financial inclusion indicators, financial performance.

Conclusions:

In light of the research objectives and significance, the researcher concluded the following:

1. Financial inclusion involves modern measures to provide financial and non-financial services to all members of society, ensuring accessibility and mutual benefit for both service providers and users.
2. It enhances access to banking services via mobile, helping users save and transfer money, reducing poverty.
3. Financial inclusion indicators measure the financial sector's ability to ensure stability and societal collaboration.
4. Accounting disclosure of financial inclusion indicators affects banks' financial performance through transparent service provision.
5. Performance is achieving goals effectively and efficiently within banks using available resources.
6. Financial institutions prioritize financial inclusion for transparency.
7. It supports Egypt's Vision 2030 by advancing digital transformation in banking.

دور الافصاح عن مؤشرات الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للبنوك: دراسة نظرية بالتطبيق على مصر

دعاء محمد سيد أحمد*
كلية التجارة بنات، جامعة الازهر فرع أسيوط، جمهورية مصر العربية

معلومات البحث:
- تاريخ استلام البحث: 27-05-2024
- تاريخ ارسال التعديلات: 18-07-2024
- تاريخ قبول النشر: 25-07-2024
- تاريخ النشر: 25-12-2024

***المؤلف المراسل:**
دعاء محمد سيد أحمد
doaamohammed.78@azhar.edu.eg

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)

المستخلص:
في ضوء زيادة متطلبات الشفافية والإفصاح عن جميع المعلومات التي تتعلق بالأداء المالي وغير المالي خاصة في المؤسسات المالية، وإنطلاقاً من أهمية الشمول المالي في البنوك المصرية والإفصاح عن مؤشراته وكيفية تطبيقه، هدف البحث الحالي إلى دراسة دور الافصاح عن مؤشرات الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك المصرية، دراسة على البنوك التجارية المصرية، وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها أن الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي من خلال دعم استقرار قاعدة الودائع وتحسين مرونة التمويل والاستثمار بقطاع البنوك مما يؤدي إلى قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات الاقتصادية، كما أوصت الباحثة بعدة نقاط منها التالي ضرورة الاهتمام بالعناصر الأساسية اللازمة لزيادة جودة التقارير المالية في البنوك التجارية موضع الدراسة، وضرورة العمل علي الاهتمام بطبيعة العلاقة القوية التي تربط بين مؤشرات تطبيق الشمول المالي وجودة التقارير المالية وكذلك ضرورة الاستفادة من الأثر الايجابي لمؤشرات تطبيق الشمول المالي على جودة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الإفصاح المحاسبي، مؤشرات الشمول المالي، الإداء المالي.

المقدمة:

يعتبر الشمول المالي من الاتجاهات المالية التي نالت اهتمام العالم نظرا" للأهمية الاقتصادية التي تعود من وراء سياسات الشمول المالي أو الخدمات المالية التي يتم تقديمها من خلال التحول المالي لذلك يرى العديد من الباحثين أن الخدمات المصرفية المبتكرة تعتبر من أحد الركائز الأساسية في تحقيق ربحية البنوك، كما يعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي من خلال دعم استقرار قاعدة الودائع، وتحسين مرونة التمويل، والاستثمار بقطاع البنوك، مما يؤدي إلى قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات الاقتصادية، والتي تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين (غالي، 2020، محروس ،2020) .

ويعزز تطبيق منظومة الشمول المالي من كفاءة وسهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية بأسعار مناسبة، والتي تدعم بشكل مباشر سهولة حصول الفئات المستهدفة على الائتمان اللازم، وذلك من خلال تكلفة تمويل منخفضة، حيث يهدف الشمول المالي إلى توفير الخدمات المصرفية لجميع فئات المجتمع بطريقة آمنة وفعالة , وقد أشارت دراسة (Lqra & Samreen , 2015) إلى دور التثقف المالي للعملاء في تحقيق الشمول المالي ,ومن ثم يمكن القول إن الشمول المالي لا يتحقق بدون التثقف المالي للعملاء , ويؤدي التوسع في تقديم الخدمات المصرفية التي تتناسب مع كافة احتياجات المجتمع إلى جذب أكبر عدد من العملاء الجدد , مما ينعكس على رفع نسبة السيولة , ومن ثم تحسين الأداء المالي بالبنوك(مفتاح،2021).

كما يعتبر الإفصاح عن الشمول المالي واحد من أهم مؤشرات الأداء الاجتماعي ويعتبر نوعا" جديدا" من الإفصاح غير المالي والذي له تأثير مباشر على أداء البنوك وبالتالي يحتاج أصحاب المصالح في هذه المؤسسات المالية الحصول على معلومات شفافية عن الاستدامة والأداء الاجتماعي وما يتضمنه من الشمول وإدارة المخاطر الشاملة وكيفية ربطه بالأداء المالي مما يساعد ذلك في تعزيز مصداقية التقارير المالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء المالي والذي ينتج عنه جذب المزيد من الاستثمارات في سوق الأوراق المالية (عمار،2018).

الأمر الذي دعا إلى ضرورة قياس أثر الشمول المالي على الأداء البنوك خاصة أنه في هذه الآونة الأخيرة اتجهت بنوك العالم المركزية للاهتمام بكفاية رأس المال لأنه يحدد مدى صلابة وقوة البنوك في مواجهة الصدمات كما أنه من خلاله يمكن تحديد مدى بقاء المنظمات في السوق.

ثانياً: مشكلة البحث:

أدى الوعي المتزايد لأنشطة الشمول المالي في جميع أنحاء العالم إلي زيادة الطلب من أصحاب المصالح بما في ذلك المنظمات الدولية والحكومية للشركات والبنوك بتقديم معلومات إضافية عن الأنشطة الحالية، والمستقبلية والاستراتيجيات، لتحديد أنشطة الشمول المالي وفقاً لأهميتها (السيد 2022)، ويرى كلاً من (Bose, et al .2017: Halder ,et al .,2016) أن الإفصاح عن الشمول المالي يقع تحت مظلة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وبالتالي يمكن النظر إلي الإفصاح عن الشمول المالي كجزء من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (عبد الدايم، 2019)، وأشارت دراسة واصل (2019) إلى دور الشمول المالي في تحقيق إستراتيجية التنمية

المستدامة، في حين توصلت دراسة عوض وآخرون (2021) إلى دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية ,بينما خلصت دراسة عبدالقادر (2019) إلى أثر الشمول المالي على تحقيق كلا" من الاستقرار المالي والاستثمارات في البنوك المصرية ، ودراسة (البكل والحداد، 2022) تناولت الشمول المالي وأهميته وأهدافه، أما دراسة (محمود، 2023) فقد أشارت إلى مدى تأثر الشمول المالي بالتحول الرقمي وكيفية تحقيق الشمول المالي في ظل تطبيقات التحول الرقمي..

الدراسات السابقة:

- **دراسة (ALagh & Emeka, 2014)**

هدفت إلى دراسة تأثير الخدمات المالية غير النقدية على ربحية البنوك في نيجيريا، حيث تم قياس الخدمات المالية غير النقدية من خلال المؤشرات التالية: مدى انتشار نقاط التحصيل POINT OF SALE (POS). مدى انتشار أجهزة الصرف الآلي (ATM) AUTOMATED TELLER MACHINE، مدى تقديم خدمات مالية عبر شبكة الإنترنت.

وتوصلت الدارسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لمدي انتشار أجهزة الصرف الآلي (ATM)، ونقاط التحصيل (POS) على ربحية البنوك، وكذلك وجود تأثير إيجابي غير معنوي للخدمات المالية عبر شبكة الانترنت على ربحية البنوك ويرجع ذلك لارتفاع معدلات الرسوم المتعلقة بتلك الخدمات، ومن ثم عدم إقبال العملاء عليها، مما يؤثر بشكل غير معنوي على ربحية البنوك

- **دراسة (Auwal, et al ,2015)**

هدفت إلى دراسة التوسع في تقديم الخدمات المالية عبر شبكة الانترنت علي أداء القطاع المصرفي في نيجيريا، وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية إن التوسع في تطبيق نظام الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مالية عبر شبكة الانترنت يمكن العملاء من إدارة حساباتهم البنكية وإجراء عملية التحويل من حساب إلي أخر، ومن ثم تقديم مجموعة من الخدمات المالية التي تتناسب مع كافة احتياجات المجتمع، ومن ثم توفير قنوات اتصال فعالة بين البنوك والعملاء، ورفع نسبة السيولة لدي البنوك، وتعزيز الأداء المالي لديها ، وجود تأثير إيجابي معنوي لتبني البنوك الخدمات المالية عبر شبكة الانترنت علي أدائها خلال فترة ما بعد التبني مقارنة بفترة قبل التبني في نيجيريا، حيث استفادت البنوك من استخدام تكنولوجيا الانترنت علي الصعيد العالمي.

- **دراسة (Ikram&Lohdi,2015)**

التي تناولت تأثير مؤشرات الشمول المالي (إمكانية الوصول وإمكانية استخدام الخدمات المالية وتكلفة الخدمات المالية) على ربحية البنوك في بنجلاديش وجاءت النتائج بعدم معنوية العلاقات وذلك لأن الخدمات المالية غير مصممة لخدمة السكان المحرومين وأيضا" عدم قدرة على سداد القروض للبنك ونقص الخدمات المناسبة المالية التي يقدمها البنك وقلة الوعي بالخدمات والمنتجات المالية.

- **دراسة (حجام، 2016)**

هدفت إلى دراسة التعرف على مدى اعتماد البنوك على تقييم الأداء المالي للتنبؤ بتعثر القروض، وتحليل أدوات المؤشرات المالية المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي للبنك، كما تهدف إلى دراسة مدى قدرة و كفاءة المحللين الماليين في البنوك التجارية على التنبؤ باستخدام ادوات التحليل المالي، وقد توصلت الدراسة التعثر ليس بالضرورة توقف البنك عن نشاطه وإنما هو علامة على وجود خلل فيه ويمكن التنبؤ به من خلال التحليل المالي ومؤشراته؛ وانعدام أو ضعف استخدام البنوك التجارية الجزائرية ممثلة بالبنك الوطني الجزائري للنماذج التنبؤ بالتعثر المالي؛ وعدم استعمال التحليل المالي في البنوك التجارية الجزائرية لأغراض أخرى كبناء نماذج التنبؤ حتى تأخذ على عاتقها الاجراءات اللازمة لمراجعة وتحسين أدائه. بالتعثر المالي، حتى يمكنها أن تتعرف على بوادره في الوقت المناسب والملائم،

- **دراسة (Fadi , et al ,2018)**

هدفت إلى دراسة العلاقة بين الشمول المالي وتعزيز الأداء المالي بالبنوك، وتوصل الباحثون إلى أن انتشار أجهزة الصرف الآلي كقنوات إلكترونية لتقديم خدمات مالية يشجع العملاء على زيادة استخدامهم لتلك الخدمات في المناطق التي قد يكون من الصعوبة فتح فروع بنكية بها، أو أن بنكا" ما قد تكون مزدحما"، مما قد ينعكس ذلك على زيادة سيولة البنوك، وارتفاع قدرتها على توفير الائتمان، وتحقيق المزيد من الأرباح، وتعزيز الأداء المالي على المدى الطويل.

- **دراسة (عبد الدايم، 2019)**

هدفت إلى تحديد أهم العوامل التي تؤثر على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية التي تشمل آليات الحوكمة وخصائص البنك ثم التعرف على أثر تلك العوامل على تحسين أداء البنوك المصرية، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيرا "إيجابيا" لآليات الحوكمة وخصائص البنك على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي، فضلاً عن وجود تأثيراً "إيجابيا" للإفصاح عن الشمول المالي على تحسين أداء البنوك.

- **دراسة (Almaleeh 2020)**

هدفت تقييم مستويات الربحية والسيولة للبنوك المصرية وتأثيرها على تنفيذ خطة الشمول المالي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الشمول المالي وكلا" من ربحية ومستويات السيولة في البنوك.

- **دراسة (بن دحو وبكراوي، 2021)**

هدفت إلى دراسة يسعى البحث إلى معرفة أهمية تقييم أداء في البنوك التجارية، ومعرفة المؤشرات والنماذج المعمول بها في البنوك التجارية الخاصة في الجزائر، وتمثلت مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل التالي: بما تتمثل مؤشرات ونماذج قياس الأداء المالي في البنوك التجارية الخاصة بالجزائر؟، وقد توصلت لعدة نتائج منها: ان المؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك التجارية الخاصة في الجزائر

في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، كما توصلت إلى يتميز النظام البنكي بعدم الكفاءة والفاعلية، مما يضيق على البنوك الخاصة في الجزائر من أداء عملها التام، الأمر الذي نعكس بضرر على الأداء المالي للبنوك الخاصة في الجزائر.

- **دراسة (البكل والحداد، 2022)**

هدفت الدراسة إلى التعرف على تطبيقات الشمول المالي وأهميته والفوائد المتحققة من هذه التطبيقات ومعوقات تعميمها، واتخذت الدراسة التجربة المصرية في هذا المجال كدراسة تطبيقية، وتوصلت الدراسة أنه بذلت الحكومة المصرية جهدا كبيرا نحو تعزيز الشمول المالي بهدف توفير خدمات مميكنة تضمن تيسير حصول المواطنين على متطلباتهم من الخدمات المالية دون تحميلهم أي أعباء إضافية، وبذلك استطاع القطاع المالي في مصر أن يتمتع بالمرونة والقدرة على التطبيق السريع للشمول المالي.، تطبيق الشمول المالي ومنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني في مصر ساهم في رفع التصنيف الائتماني لمصر وتقدمها في مؤشر سهولة أداء الأعمال مما يشير إلى ملائمة البيئة الاقتصادية التنظيمية لبدء وتشغيل الشركات المحلية، بالإضافة إلى تقدمها في مؤشر الشفافية الدولي، واوصت الدراسة اتباع سياسات اقتصادية كلية لتدنية معدلات التضخم والبطالة والتقليل من معدلات الفقر مما يمكن المواطنين من الحصول على دخول نقدية ويزيد من القدرة الادخارية والاستثمارية ومن ثم تعميم الشمول المالي، بذل العناية القصوى لتحقيق التثقيف المالي خاصة أصحاب الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر وتعريفهم بمزايا النظام وحقوقهم ومسئولياتهم، والعمل على دعم الثقة في الخدمات المصرفية.

- **دراسة الحدادا (2022)**

تهدف الدراسة إلى استكشاف تطبيق تكنولوجيا التحول الرقمي في المؤسسات المصرفية وتحديد أثر ذلك التطبيق على محورين أساسين الأول نشاط المراجعة الداخلية والثاني الشمول المالي داخل البنوك التجارية المصرية و انعكاسه على تحقيق التنمية المستدامة وفقا لرؤية مصر2030، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خالل تحليل الدراسات والآراء السابقة إلى جانب اعداد الدراسة الميدانية لتجميع البيانات وذلك عن طريق التحليل الاحصائي لبيانات 150 قائمة استقصاء، وتوصلت النتائج إلى وجود تأثير قوي لتطبيق آليات التحول الرقمي في البنوك على تطور اجراءات المراجعة الداخلية بها، كما أثبتت النتائج وجود دور لتطبيق التكنولوجيا الرقمية في اداء المعامل البنكية واستخدام التقنيات الحديثة لتقديم الخدمات المصرفية في تحقيق الشمول المالي بالبنوك المصرية والذي ينعكس بدوره على تحقيق التنمية المستدامة، وقد اوصت الدراسة بضرورة وأهمية الاعتماد على تكنولوجيا التحول الرقمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما انه ينبغي على مهنتي المحاسبة والمراجعة التطوير من أساليبها وادواتها لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، ويجب على منظمي المهنة ومصدري المعايير الاهتمام بتعديل المعايير واصدار التعليمات بما يسمح بالتغيير استجابة للتغيرات ببيئة الاعمال المحيطة لتحسين القدرة على المنافسة والاستمرارية.

- **دراسة (محمود، 2023)**

هدف البحث إلى وصف دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا، وذلك لتحقيق فرضية البحث التي مفادها إمكانية الاستفادة من تقنيات التكنولوجيا المالية في مواجهة جائحة كورونا، ومن أهم النتائج التي توصل لها البحث أدت التكنولوجيا المالية دوراً رئيساً في احتواء أزمة جائحة كورونا من خلال بروزها كطريقة جديدة في تحقيق الشمول المالي، ومن أهم التوصيات اكتساب ثقة العملاء بدور التكنولوجيا المالية والحد من الخوف نتيجة الاحتيال والقرصنة في ظل عدم وجود قوانين كافية لحماية المستهلك في مجال الخدمات المالية.

- **دراسة (صابر، 2023)**

هدفت الدراسة إلى إبراز دور وأهمية التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز وضعية الشمول المالي (Inclusion Financial)كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة لكافة أفراد المجتمع، وشملت عينة الدراسة مجموعة من الدول العربية وباستعراض المؤشرات الخاصة بالشمول المالي لتلك الدول. وأظهرت النتائج إلى أن مستوي الشمول المالي يبتعد عن الحجم المرغوب فيه لتعزيز الاقتصاد المالي لهذه الدول، بسبب ضعف حجم الدخل الفردي ومستويات التثقيف المالي، ضعف فضالً عن عدم كفاءة النظام المالي في تسهيل النفاذ للخدمات المالي

التعليق على الدراسات السابقة من وجهة نظر الباحثة:

وهناك من الدراسات التي تناولت مؤشرات وأبعاد الشمول المالي وقياسها ومنها علي مستوى الدولة وعلي مستوي البنك ومنها دراسة (Musauel al .2018) حيث تم قياس الشمول المالي باستخدام ثلاثة أبعاد وهى: وجود البنك، وإمكانية الوصول إلي البنوك واستخدامه والقدرة التنافسية للبنك، ودراسة (Zhu et al .2018)، ودراسة (Bose et al ,2016)، ودراسة (Auwal Musa et al ,2015)، ودراسة (Ikram &Lohdi,2015)، ودراسة (Ikram &lohdi ,2015)، و(Bruhn ,Love 2013 and RUIZ 2014)

كما تناولت العديد من الدراسات أثر الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي على أداء البنوك ومنها دراسة(Almaleeh (2020، دراسة (عبد الدايم , 2019)، ودراسة (Pham &othe ,2018)، ودراسة (Fadi, et al ,2018)، ودراسة (صالح وعثمان 2018)، ودراسة (Roy et al 2015)، ودراسة (Shihadeh et al., 2018).

ومن خلال تحليل الدراسات السابقة تم التوصل إلى النقاط التالية:

1. اتفقت معظم الدراسات السابقة على وجود تأثير إيجابي ناتج من التوسع في تطبيق الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي لدى القطاع المصرفي، وذلك من خلال جذب أكبر عدد من العملاء ذوي فئات مختلفة من مستويات الادخار في الوصول واستخدام الخدمات المالية مما يؤدي إلى تنوع محافظ الأصول والالتزامات، ومن ثم انخفاض مخاطر الائتمان والسيولة لدى القطاع المصرفي.
2. ندرة الدراسات العربية التي تناولت أثر تطبيق الشمول المالي ومؤشراته على الأداء المالي بالبنوك في مصر.

3. أن البنوك المركزية في الدول العربية وفي أفريقيا خاصة متوسطة الدخل جعلت من الشمول المالي أحد الأهداف الاستراتيجية حيث تسعى الوصول إلى تحقيق معدلات مرتفعة للشمول المالي في بلدانها ذلك اقتداء بدول العالم المتحضرة التي حققت معدلات مرتفعة للشمول المالي.

ونظراً لأهمية الشمول المالي في مجال المؤسسات المالية، وأهمية إفصاح عن معلومات الشمول المالي وجوانبه وكيفية تطبيقه في البنوك بشكل خاص، وفي ضوء ما سبق ذكره تتلخص مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات التالية:

"هل الافصاح عن مؤشرات الشمول المالي يؤثر على الأداء المالي للبنوك في مصر؟"

ويتفرع منها عدة أسئلة فرعية:

- هل الافصاح عن مؤشر العمق المالي يؤثر على الاداء المالي للبنوك؟
- هل الافصاح عن الاتاحة المالية يؤثر على الاداء المالي للبنوك؟
- هل الافصاح عن الاستخدام المالي يؤثر على الاداء المالي للبنوك؟

أهدف البحث:

هدف البحث بشكل رئيس إلى دراسة دور الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي في الأداء المالي للبنوك.

ويتفرع منه عدة أهداف فرعية منها:

- دراسة دور الافصاح عن مؤشر العمق المالي في الاداء المالي للبنوك.
- دراسة دور الافصاح عن الاتاحة المالية في الاداء المالي للبنوك.
- دراسة دور الافصاح عن الاستخدام المالي في الاداء المالي للبنوك.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى كونه يتناول أحد الموضوعات الهامة والحديثة نسبياً في مجال المحاسبة، ويمكن تقسيم أهمية البحث إلى:

أ. الأهمية المعرفية:

يتناول البحث واحد من أهم الموضوعات في مجال المحاسبي والذي يتم التركيز عليه بقوة كأحد الأساليب المحاسبية الحديثة، كما لا يوجد دراسات كثيرة عربية ولا أجنبية – في حدود علم الباحثة- تناولت موضوع الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي في مصر، كما يثري المكتبة البحثية بالمزيد من الدراسات عن موضوع بات ذو أهمية قصوى وهو مجال الشمول المالي، وكذلك تحديد أثر الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك.

ب. الأهمية التطبيقية:

ترجع الأهمية التطبيقية إلى أن الإفصاح عن الشمول المالي أحد الموضوعات الهامة في الوسط المحاسبي، كما انها ذات أهمية بالنسبة للقطاع المالي (البنوك)، والذي يؤثر على الاقتصاد بنسبة كبيرة حيث يتناول البحث موضوع الشمول المالي ومؤشراته، وكذلك الأداء المالي للبنوك وكيفية تحسينه عن طريق الافصاح عن مؤشرات الشمول المالي، بحيث يدعم هذا الموضوع التوجه المستقبلي للمؤسسات المالية مثل البنوك لتحسين الشمول المالي حيث يحقق العديد من الفوائد علي سبيل المثال زيادة معدلات الادخار وخفض معدلات التعثر المالي وتعزيز الأداء المالي بالبنوك بالإضافة إلى إضفاء البعد المحاسبي من خلال الإفصاح حيث يساعد الإفصاح عن الشمول المالي على حسن توجيه استغلال الموارد المتاحة بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مصداقية التقارير المالية .

منهج البحث:

1. المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال مناقشة وعرض الإطار النظري لموضوع الدراسة والتطرق إلى الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع للوصول إلى النتائج المطلوبة والتعرف على أثر الافصاح عن مؤشرات الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك.

تعريف الشمول المالي:

عرفه البنك الدولي الشمول المالي على أنه قدره الفرد أو المؤسسة على الوصول إلى أدوات ومنتجات مالية تكفي احتياجاتهم وقدراتهم المالية (أبو العز، 2021).

ويعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر 2014 تحت عنوان " تقرير التنمية المالية العالمي "على أنه " نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية. (شنبي وبن لخضر، 2018)، كما يحددها البنك المركزي المصري علي أنها إتاحة الخدمات أو المنتجات المالية لكافة شرائح المجتمع سواء كانوا أفرادا " أو مؤسسات بجودة مناسبة وأسعار معقولة تمكنهم من التعامل مع القنوات الرسمية المالية كالبنوك وهيئات البريد والجمعيات الأهلية وتضمن تلك الخدمة إتاحة فرص مناسبة لكل الفئات وخضوعها للرقابة والإشراف. (صبري، 2018).

وتري مجموعة العشرين أن الشمول المالي هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وان قدم ذلك بشكل عادل وشفاف وتكاليف معقولة وثابتة.

ويقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان وذلك لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا" مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية

وقد تطور تعريف ومقاييس الشمول المالي من تصنيف وانتقل من تصنيف الأفراد والمؤسسات بشكل بسيط كمشمولين أو غير مشمولين إلى تعريفات ومقاييس متعددة الأبعاد , أما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه : العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي ، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة , من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقف المالي , وذلك بهدف تعزيز الوفاء المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي(زيدان، 2023). .

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فتعرف الشمول المالي بأنه: وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً (نشوان وآخرون، 2018).

ويعد التعريف الأنسب للشمول المالي هو الذي وضعه مركز الاشتمال المالي في واشنطن والذي ينص على أن الاشتمال المالي هو "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء". حيث يمكن الوصول إلى الخدمات المالية من خلال مقدمي تلك الخدمات بما في ذلك فئة ذوي الحاجات الخاصة والفقراء والمناطق الريفية والمناطق المهمشة.(Granter,2013)

وكما تم تعريف الشمول المالي على أنه العملية التي يتم بها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتي تشمل خدمات القروض والإيداع ونظام الدفع والمعاشات والتعليم المالي، وآلية حماية العملاءَ(Ali, 2022)

ويعرف الشمول المالي هو الحصول على الخدمات والمنتجات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية بجودة تتناسب مع احتياجات العملاء لتوفيرها لجميع فئات المجتمع من خلال قدرتهم المالية لتمكينهم من استخدام هذه الخدمات بانتظام مع توفير نظام رقابة يضمن تقديم هذه الخدمات في بيئة يسودها الشفافية والاستقرار المالي (عبد القادر، 2019).

مقومات الشمول المالي:

ويمكن تلخيص أهم مقومات مفهوم الشمول المالي كما يلي (فتوح، 2016):

- تقديم وتوفير خدمات مالية رسمية وخاضعه للرقابة.
- تنوع الخدمات والمنتجات المالية بشكل يناسب احتياجات مختلف شرائح المجتمع.
- تقديم الخدمات المالية بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.
- توسيع نطاق شرائح المجتمع المستخدمة للخدمات المالية خاصة الشرائح المهمشة ومحدودة الدخل.

أهمية الشمول المالي:

يعتبر الشمول المالي من القضايا الاقتصادية الحديثة التي طرأت على الساحة الدولية وأصبح ضمن اهتمامات الدول والحكومات، **وتكمن أهمية الشمول المالي في ارتكازه على المحاور التالية:** (عبد الأمير،2018):

أ. المحور الاجتماعي: وهو ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء، وخاصة الفقراء منهم، ومن ثم الاهتمام بالفئات المهمشة مثل الفقراء ومحدودي الدخل.

ب. المحور الاقتصادي: إذ يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي للدول، من إتاحة التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومن ثم خفض معدلات الفقر والبطالة.

ج. المحور الاستراتيجي: قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف استراتيجياتها القومية، وذلك للموائمة بينه وبين تحقيق الأهداف الثلاثة الأخرى: الاستقرار المالي، النزاهة المالية، والحماية المالية للعميل (مفتاح، 2021)

كما لخص التحالف الدولي للشمول المالي في أحداث إصدار له سنة 2017 لأهمية الاستثمار في الشمول المالي في الشكل الآتي (عبد الدايم، 2019: 9):

1. الشمول المالي هو الاستثمار الذكي.
2. يحد من تكاليف المعاملات المالية في القطاع العائلي.
3. يعمل على تحفيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة.
4. يعزز نزاهة القطاع المالي والاستقرار الاقتصادي.
5. يحقق قدر أكبر من الاستقرار الاجتماعي المصدر.

مما سبق يمكن للباحثة تلخيص أهمية الشمول المالي كالتالي:

أ. يعمل الشمول المالي على إتاحة الخدمات المصرفية من خلال الهاتف الأمر الذي يؤدي إلى السماح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين إمكانيات كسب المزيد من الدخل، وبالتالي انخفاض معدلات الفقر.

ب. يساعد الشمول المالي وإتاحة الخدمات الرقمية في مساعدة الناس في إدارة المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها مثل انخفاض الدخل أو التعثر المالي من خلال استخدام الخدمات المالية المتاحة مثل سحب الأموال أو التحويل بين الحسابات مثل قيام الحكومة بمنح دفعات شهرية يمكن إيصالها إلى الأفراد دون حدوث ازدحام وتكدس أمام البنوك.

ج. يساعد التحول المالي على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات ومن ثم ارتفاع معدل الاستثمار وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية، كما يمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع مع خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية الاقتصادية.

د. التحول من المدفوعات النقدية إلى المدفوعات الرقمية يقلل الفساد ويساعد في تحسين مستوى الكفاءة الاقتصادية، وتعزيز وصول الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع والاستفادة منها في تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، مما يسهل الوصول إلى مصادر التمويل، وبالتالي تعزيز العمل الحر والنمو الاقتصادي.

أهداف الشمول المالي:

هناك بعض الاعتبارات التي يجب أخذها في الاعتبار عند تحديد أهداف الشمول**(** Akhisar**, et al., 2015).**

1. يتعين النظر في أبعاد الشمول المالي (الوصول والاستخدام و النوعية) بطريقة تدريجية ومدروسة تتجنب خلق الظروف التي تحفز بعد لصالح بعد أخر وأيضا لابد من تحقيق التآزر بين الأهداف الأربعة، الشمول المالي (Inclusion Financial)، والاستقرار المالي , السلامة المالية والحماية المالية للمستهلك أو بشكل جماعي، كيفية تحسين الروابط بينهما على المدى الطويل ،لان الشمول المالي هو إستراتيجية بعيدة الأمد .
2. أن يأخذ في الاعتبار واقع الأسر والشركات التي قد لا تستخدم كافة الخدمات المالية فيجمع الأوقات، ولان الناس الفقراء على الأرجح هم بحاجة للوصول إلى مجموعة شاملة من الخدمات المالية، لكن ليس بالضرورة إنهم يحتاجون جميع هذه الخدمات، او قد لا يحتاجها فيجمع الأوقات على الرغم من توفير هذه الخدمات بطريقة سهلة ومنخفضة التكلفة، وكذلك الشركات لا تبحث فقط عن الائتمان بل تحتاج مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية الأخرى. (علاء الدين، 2020)
3. توجد مخاطر عند تحقيق الشمول المالي لابد إن تؤخذ بنظر الاعتبار، مثل مخاطر الإفراط في المديونية، ليس كل شخص فقير أو المشاريع الصغيرة تستطيع تحمل الائتمان و التسديد في تاريخ الاستحقاق ، وكذلك الادخار ليس هو دائما الخيار الأفضل في بيئات شديدة التضخم وباستمرار، وأيضا مخاطر الإفراط في التأمين على المنتجات أو الاستثمار، وعلى الأمد البعيد ليس حجم مستويات الخدمة هو الأفضل ولكن هو مدى قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على توفير الخدمات المالية التي تعود بالمنفعة على كل من المستهلكين ومقدمي الخدمات بشكل مستدام .
4. كما لا بد من تحديد أهداف الشمول المالي بطريقة قابلة للتطبيق وأمنه وبسيطة، والتي تضمن توفير الخدمات المالية لأفراد وللشركات الصغيرة بطريقة مستدامة ومربحة لمقدمي الخدمات المالية، وفضلا" عن ذلك ألا يكون لها تأثير سلبي على الاستقرار المالي وحماية المستهلك.
5. وضع ضوابط رقابية لحماية المستهلك، وتمكين الهيئات الرقابية من الصلاحيات والموارد اللازمة لأداء مهامها، كما يتطلب تعاونا بين البنوك المركزية ومختلف الجهات والهيئات الرقابية، ذات العلقة، كما يجب أن يتكاتف ممثلو القطاع العام والقطاع الخاص مع الهيئات الرقابية لتيسير تنفيذ تلك الضوابط ووضع منظومة متكاملة يتم تطويرها بشكل تدريجي لضمان حماية المستهلك وزيادة وعيه وتثقيفه ماليا (صندوق النقد العربي 2015).

مؤشرات الشمول المالي في مصر:

توضح مؤشرات قياس الشمول المالي مدى قدرة القطاع المالي علي تحقيق الاستقرار المالي والتعاون مع فئات المجتمع، من اجل تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي في الدولة؛ لذلك يمكن تقسيم هذه المؤشرات الي ثلاث مؤشرات رئيسية يتم استخدامها لتشخيص حالة القطاع المالي من زاوية الشمول المالي وهي تستند في عملياتها علي المجاميع النقدية والائتمانية وعلي المستوي الكلي للاقتصاد حيث توضح لنا مؤشرات قياس الشمول المالي إلي مدي تمتع القطاع المالي بالمرونة والقدرة علي التطبيق داخل المجتمع، وتتمثل هذه المؤشرات في الآتي:

مؤشر العمق المالي، ومؤشر الإتاحة المالية، ومؤشر الاستخدام المالي:

1. **مؤشر العمق المالي :** يعتبر مؤشر العمق المالي أحد أهم المؤشرات المعبرة عن التنمية المالية، فزيادة العمق المالي يسهل عملية تنمية المدخرات بشكل كفء ويساعد في تحسن كفاءة توزيع الموارد المالية , كما يساهم في توفير خيارات أكثر من الخدمات المالية التي من شأنها أن تؤدي إلي زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي .وزيادة العمق المالي يعكس حالة القطاع المصرفي وقدرته في الحفاظ علي حقوق المودعين والمستثمرين في الأسواق المالية , كما يقيس هذا المؤشر مدي ارتفاع نسبة التعامل بالنقد في الاقتصاد باعتبار أن النقود المستخدمة في سداد الالتزامات المالية وفي تكوين رصيد المدخرات وفي الصرف علي متطلبات الاستثمار ويتم قياس ذلك عن طريق معرفة نسبة عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 إلي النتائج الإجمالي GDP .
2. **مؤشر الإتاحة المالية:** يقيس هذا المؤشر مدي قدرة القطاع المالي على جذب العملاء أو المستهلكين(المستفيدين) وذلك من خلال سهولة وصول أفراد المجتمع إلى كل الخدمات والمنتجات التي يتيحها القطاع المالي بطريقة سهلة، ويتم الوصول إلى ذلك من خلال معرفة هيكل الجهاز المصرفي وعدد الفروع المصرفية لكل 100000شخص من السكان، فالقطاع المالي الشامل المتاح هو ذلك القطاع الذي يجعل الوصول اليه والي خدماته المالية ميسرا" لأكبر عدد ممكن من السكان.
3. **مؤشر الاستخدام المالي:** ويعمل هذا المؤشر على قياس مدي قدرة أفراد المجتمع على استغلال واستخدام الخدمات والمنتجات المالية والتي أصبحت من خلال القطاع المالي، وذلك عن طريق معرفة حجم الودائع المصرفية وحجم التمويل وحجم الائتمان نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فالقطاع المالي الشامل هو ذلك القطاع الذي يتحقق فيه أقصى استفادة ممكنة من حيث استغلال أفراد المجتمع لخدماته المالية.

العوامل التي تساعد على زيادة معدلات الشمول المالي في البنوك:

هناك العديد من العوامل التي تساعد في رفع معدلات الشمول المالي في الدولة ومنها:

1. **الشراكة البنكية**: وهي تعني تعاقد البنوك مع متاجر التجزئة لزيادة التعامل بالكروت المصرفية والنقود الالكترونية ومن ثم تصبح هذه الفروع بمثابة وكلاء للخدمات المالية المقدمة من البنوك الأمر الذي يساعد بشكل كبير فى تحسين عملية الشمول المالي وزيادة معدلاته وقد ساعدت التكنولوجيا في تحقيق ذلك من خلال خفض تكاليف ومخاطر التحويلات المالية.
2. الاستفادة من التطور التكنولوجي: من خلال فتح قنوات لتوصيل الخدمات المالية للفقراء تسهيل عمليات التحويل المالي وخصوصاً انخفاض تكلفة هذه الخدمات.

3. منح تراخيص تقديم بعض الخدمات المالية للمؤسسات المتخصصة والعاملة في مجال الإيداع الصغير مثل البريد والتأمينات.
4. إعادة هيكلة البنوك الحكومية لمنحها مزيد من الفرص لتحسين خدماتها والاستفادة من انتشار فروعها في توصيل الخدمات المالية لأكبر عدد من الأفراد وخصوصا" الفقراء.

رابعاً: معوقات تطبيق الشمول المالي في البنوك المصرية:

وتتمثل أبرز معوقات الشمول المالي في مصر في غياب الوعي الكافي لدى المواطنين وارتفاع نسبة الأمية والإجراءات المتشددة في البنوك الوطنية والأجنبية على حد السواء، وترتكز إستراتيجية البنك المركزي المصري للتغلب على هذه المعوقات على عدة محاور تتلخص في العمل على تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية مناسبة وإنشاء قاعدة بيانات شاملة لقياس مستويات الشمول المالي على جانبي العرض والطلب للأفراد والمؤسسات الصغيرة وتحديد الفجوات وتحقيق الحماية المالية لزيادة الثقة في القطاع المصرفي والنظام المالي، بالإضافة إلى تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع، إلى جانب الاهتمام بالتثقف والتوعية المالية ونشر الخدمات المالية الرقمية (إبراهيم، 2019) (عبد الدايم، 2019).

أما عن معوقات تنفيذ الشمول المالي في مصر فتتلخص فيما يلي:

1. تدني مستويات الدخول الفردية: تعاني مصر من انخفاض الناتج القومي المحلي الإجمالي، ومن ثم تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض في مستويات المعيشة، ويتبلور ذلك في تراجع معدلات الادخار القومي لعدم كفاية الدخل للمتطلبات المعيشية لغالبية السكان، ولاسيما في المناطق غير الحضرية لذلك تنعدم إمكانيات تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام بسبب عدم كفاية الدخول.
2. الاختلال وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي: فضلا" عن تدني مستويات الدخول الفردية عدم العدالة في توزيع الدخل القومي في مصر، فإن عدم العدالة في توزيع الدخل القومي تظهر جليا"، حيث تستأثر قلة بالدخول المرتفعة (هاشم وآخرون، 2022)
3. ارتفاع معدلات الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي.
4. ضعف مؤشر الكثافة المصرفية.
5. ارتفاع درجة التركيز المصرفي والجغرافي للبنوك: حيث تستحوذ عدة بنوك كبيرة على أكثر من 50% من السوق المصرفي من جهة، والمناطق الأعلى دخلاً، ويندر تواجدها في الأحياء والمناطق الأقل دخلا أو ذات الدخول المتوسطة وهذا التركيز يعوق الشمول المالي بتكدس المعاملات في بنوك قليلة وحرمان البنوك الصغيرة الأخرى منها من جهة، ومن جهة أخرى يكرس التواجد المصرفي جغرافياً في الأحياء الغنية ويهمل الأحياء والمناطق الأقل دخلاً.

ثانياً الإفصاح المحاسبي:

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية والتي تستخدم لعدة أغراض، ويعتبر الإفصاح المحاسبي المتسم بالجودة العالية ضمان أساسي لسير عمل أسواق المال بشكل جيد، كما أن أسواق المال تعتمد بشكل أساسي على قواعد الإفصاح المتبعة والتي يجب أن تكون معتمدة على معايير الجودة، بحيث تعطي المستثمرين الثقة في مصداقية التقارير المالية.

وقد اختلفت وجهات نظر الباحثين والمهنيين حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح ومستواه، فمنهم من لا يحصر نطاق مشكلة الإفصاح في مجرد درجة تفصيل القوائم المالية المنشورة أو في أساليب تبويب وعرض المعلومات في هذه القوائم , وإنما يتعدى هذا النطاق ليجعل منه عنصر دقة ومصداقية للأرقام المعروضة في هذه القوائم (إدريس، 2015)، كما يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات (الشعراوي، 2018)، وكما يعني أيضا" شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية (مندور،2015) .

من جانب آخر حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن AICPA ماهية الإفصاح المناسب لدى مناقشتها للمعيار الثالث من معايير التدقيق بما يلي " إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا" لمبادئ المحاسبة المعارف عليها تقتضي توفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية) ويقصد هنا بعنصر الإفصاح هو أن يكون على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها وكذلك بالملاحظات المرفقة بها وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم (سلامة،2018).

وكما أشار معهد المحاسبين الأمريكيين أيضاً وبشكل قاطع إلى ضرورة التزام المراجعين بالقواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما. وتوصيات وآراء لجنة معايير المحاسبة المالية. ولجنة المبادئ المحاسبية وعدم إبداء رأي يتعارض مع هذه القواعد والتوصيات إلا إذا كانت هناك ضرورة تستدعي ذلك(سعدالدين،2013).

وأخيراً يمكن القول بأن الإفصاح المحاسبي بأنه الكشف عن جميع المعلومات والبيانات المالية اللازمة لجميع الفئات التي تستخدمها والتي يتم نشرها من خلال القوائم المالية وكذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة وعن أي تغير يطرأ عليها.

العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي:

أظهرت الدراسات والأبحاث تأثر الإفصاح المحاسبي بالعوامل الاقتصادية والتشريعية والبيئية التي تحكم كفاءته وكفايته، وتؤدي بالنتيجة إلى ظهور اختلاف وتباين في أنظمة الإفصاح بين دولة وأخرى، وقد أشار الباحثون أن نظام الإفصاح في المنشآت يكون محكوما" بمجموعة من العوامل. حيث تؤثر

هذه العوامل على درجة الإفصاح بالتقارير المالية، ويتأثر الإفصاح المحاسبي بأي منشأة كانت بالعديد من العوامل البيئية وهي كآلاتي (سالم: 2018).:

1. البيئة الاقتصادية: يتأثر الإفصاح المحاسبي بالبيئة الاقتصادية المحيطة وبدرجة النمو الاقتصادي وأدوات السياسية المالية والنقدية.
2. البيئة الثقافية والاجتماعية: والقيم الاجتماعية والتي تشتق من ثقافة المجتمع تؤثر على الثقافة المحاسبية.
3. البيئة السياسية: وخصوصا" درجة الوعي بالحاجة إلى الرقابة على النشاط الاقتصادي وتأثير الرأي العام على الإفصاح.
4. متغيرات أخرى وتشمل ما يلي:

- البيئة القانونية والتشريعية.
- بيئة الأعمال: من حيث طبيعة المشروع وأشكال الملكية.
- أسواق رأس المال: درجة التقدم في أسواق رأس المال.
- التعليم المحاسبي والمؤسسات العملية والعلمية

وإن وجود رقابة شفافة على البنوك هو الشرط الضروري والكافي للحفاظ على القطاع المصرفي قوي وسليم وآمن وشفاف.

الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي:

هناك عدة عوامل قد تؤثر في الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي منها ما يلي (الشحادة وآخرون، 2020):

1. **آليات الحوكمة** وتشمل:

أ. خصائص مجلس الإدارة ونظراً لأهمية مجلس الإدارة كأحد الدعائم الأساسية لتفعيل حوكمة الشركات لضمان فاعلية مجلس الإدارة في القيام بوظيفة الرقابة والإشراف

ب. حجم مجلس الإدارة، استقلال المجلس، عدد مرات الاجتماع.

ج. خصائص لجان المراجعة: وحتى يتسنى لأعضاء لجان المراجعة القيام بالمهام الأساسية المنوط بها فلابد من توافر خصائص لجان المراجعة وهي كآلاتي: حجم اللجنة ' الاستقلال، عدد مرات الاجتماعات،

د. خصائص لجنة المخاطر.

2. **خصائص البنك** من حيث حجم البنك، وتوفر السيولة، وحجم المتعاملين معه.

ثالثاً: الآداء المالي:

يرى بعض المهتمين أن الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات وجدول حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رؤوس الأموال والملاحق ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، على هذا الأساس، فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادي للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح

العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك:

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على الأداء، بعضها عوامل داخلية والبعض الاخر عوامل خارجية وتمثل هذه العوامل مجتمعة "قوة دافعة" كبيرة تحدد مسار الإستراتيجي للبنو ك وهي (سعيد، 2000)

1. **العوامل السياسية:**

- وجود سياسات حاكمة لأعمال البنوك؛
- مدى ملائمة السياسات مع أعمال البنوك؛
- طبيعة النظام السياسي لدولة.

2. **العوامل الاقتصادية:**

- الموارد الاقتصادية للبنوك؛
- العمالة والبطالة وأثرها على البنوك؛
- النظام الاقتصادي لدولة وأثارها.

3. **العوامل الاجتماعية:**

- مصالح وقضايا المجتمع؛
- مستوى الأخلاق والقيم والسلوك العام؛
- توجهات المجتمع ونمط حياته وطبيعة إنسانيته.

4. **العوامل التكنولوجية**:

- مدى المواكبة للتقدم التكنولوجي؛
- أثر التقنية على أداء البنوك؛
- مدى الاهتمام في توظيف التقنية لحياة أفضل.

علاقة الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بالأداء المالي للبنوك:

ويمكن للباحثة تلخيص هذه العلاقة في عدة نقاط:

1. **تعريف الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بأنه**: الكشف عن معلومات مؤشرات الشمول المالي داخل التقارير المالية المنشورة، من أجل المزيد من الشفافية ودعم ثقة المتعاملين مع البنوك.
2. **علاقة الافصاح عن المؤشرات بالأداء المالي للبنك**:

أ. **الإفصاح عن مؤشر العمق المالي وأثره على الأداء المالي للبنك:** فالإفصاح عن عملية تنمية المدخرات بشكل كفء، وتوفير خيارات أكثر من الخدمات المالية التي من شأنها أن تؤدي إلي زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، ويساعد في تحسن كفاءة توزيع الموارد المالية ودعم ثقة المتعاملين مع البنك وجذب المزيد من المستثمرين الجدد مما يزيد من الأموال المستثمرة في البنك ويحسّن من أدائه المالي.

ب. **الإفصاح المحاسبي عن مؤشر الإتاحة المالية:** فالإفصاح عن مدي قدرة القطاع المالي على جذب العملاء أو المستهلكين (المستفيدين) وذلك من خلال سهولة وصول أفراد المجتمع إلى كل الخدمات والمنتجات التي يتيحها القطاع المالي بطريقة سهلة، مما يدعم ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في الأداء المالي للبنك ويؤدي إلى تحسين أداؤه.

ج. **الإفصاح المحاسبي عن مؤشر الاستخدام المالي:** فالإفصاح عن الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة لدى البنك، وكيفية توليد دخل وعائد مناسب للمتعاملين مع البنك، من شأنه زيادة ثقة المتعاملين مع البنك وجذب المزيد من الاستثمارات مما يؤدي تحسين الداء المالي للبنك.

مما سبق تستنتج الباحثة أهمية الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للبنك، مما يجذب المزيد من المستثمرين للبنك من الناحية النظرية.

الاستنتاجات والتوصيات

في ضوء الإطار النظري للبحث توصلت الباحثة لعدة نتائج، وكلك اقترحت الباحثة عدة توصيات يجب أخذها في الحسبان.

أولا: الاستنتاجات:

في ضوء أهداف البحث وأهميته فقد توصلت الباحثة لعدة نتائج منها:

1. أن الشمول المالي هو مجموعة من الإجراءات والوسائل الحديثة التي تهدف تقديم خدمات ومنتجات مالية وغير مالية إلى كافة أفراد المجتمع تتمتع بسهولة الوصول والاستخدام إلى جميع أفراد المجتمع مع تبادل المنفعة بمفهومها الواسع لكلا الطرفين (مقدمي الخدمة ومستخدميها) مع استغلال الموارد المالية لدى أفراد المجتمع لتزويد الحصيلة لدى البنوك.
2. يعمل الشمول المالي على إتاحة الخدمات المصرفية من خلال الهاتف الأمر الذي يؤدي إلى السماح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين إمكانيات كسب المزيد من الدخل، وبالتالي انخفاض معدلات الفقر.
3. توضح مؤشرات قياس الشمول المالي مدى قدرة القطاع المالي على تحقيق الاستقرار المالي والتعاون مع فئات المجتمع.
4. ويتمثل الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي في الإفصاح عن جميع المؤشرات وما تشمله من خدمات مقدمة لجمهور المتعاملين مع البنك، مما يؤثر على الأداء المالي للبنك.
5. تعريف شامل للأداء: الأداء هو قيام الفرد داخل البنك للموارد المتاحة. بالأنشطة والمهام التي تمكنه من الوصول الى النتائج بشكل ناجح لتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية وفقا وسنحاول تبيان كل من مصطلح الفعالية والكفاءة.
6. تهتم جميع المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة بالإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي تطبيقاً للشفافية والمصداقية.
7. يعتبر الشمول المالي حد أهم جوانب التحول الرقمي في البنوك، ويساعد في تحقيق رؤية مصر 2030.

ثانيا: التوصيات:

1. ضرورة التركيز على مؤشرات الشمول المالي والعمل على تقديم خدمات متميزة للعملاء وتحسين هذه الخدمات باستمرار وتطويرها لتواكب التغيرات التكنولوجية التي يشهدها المجتمع، والعمل على تحقيق صيانة دورية للأجهزة والأدوات التي تقدمها البنوك بشكل فعال، والكشف عن الأعطال وتصليحها باستمرار، وكذلك الاستجابة السريعة والرد على شكاوى العملاء لتحقيق أكبر قدر من رضا العملاء والعمل على جذبهم نحو التعامل مع الشركة وشراء منتجاتها.
2. ضرورة الاهتمام بالعناصر الأساسية اللازمة لزيادة جودة التقارير المالية في البنوك التجارية.
3. العمل على الاهتمام بطبيعة العلاقة القوية التي تربط بين مؤشرات تطبيق الشمول المالي وجودة التقارير المالية وكذلك ضرورة الاستفادة من الأثر الايجابي لمؤشرات تطبيق الشمول المالي على جودة التقارير المالية.
4. تنويع التطبيقات البنكية وتعريف المواطنين بكيفية استخدامها مما يسهل التعامل والحصول على الخدمات البنكية من خلالها ويساعد على تحقيق الشمول المالي.
5. إتاحة وتوفير تكنولوجيا وشبكات الانترنت لكافة المواطنين لتسهيل استخدام التطبيقات البنكية في الحصول على الخدمات وذلك لخفض تكلفة المعاملات.
6. الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة واستخدامها لتسهيل عملية الرقابة وحماية البيانات.
7. يجب على البنك المركزي المصري دعم الشمول المالي من خلال وضع التشريعات والتوجيهات اللازمة لتحيق الشمول المالي ونشر الوعي المالي.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Saeed, Kamal Al-Din (2000), "Intermediate Accounting", Volume II, Dar Al-Marikh Publishing and Distribution.
2. Abu Al-Ezz, Nahla (2021), "The Impact of Financial Digital Technology on Financial Inclusion in the Banking Sector of African Countries", Journal of Political Science and Economics, Cairo University, Issue 10, p. 347.
3. Al-Bakl, Ahmed Saeed, and Al-Haddad, Iman Farouk (2022), "Financial Inclusion and Its Impact on Economic Growth Rates in Egypt", Journal of Political Science and Economics, Beni Suef University, Vol. 15, Issue 14.

4. Al-Haddad, Rasha Mohammed Hamdi (2022), "The Impact of Digital Transformation on Internal Auditing and Achieving Financial Inclusion: A Field Study in Egyptian Banks", Alexandria Journal of Accounting Research, Vol. 6, Issue 3, pp. 653-702.
5. Al-Shahada, Abdul Razzaq, and Amer, Qasim (2020), "Indicators of Financial Inclusion and Their Impact on the Financial Performance of Jordanian Banks Listed on Amman Stock Exchange", Al Ain University Journal of Business and Law, UAE, Vol. 4, Issue 2.
6. Al-Shaarawi, Hossam Hassan Mahmoud (2018), "The Impact of an Effective Audit Committee on Corporate Social Responsibility Disclosure: An Applied Study on Egyptian Listed Companies", Journal of Accounting Research, Tanta University, Issue 2.
7. Khalil, Ahmed Kamel (2019), "The Role of Financial Inclusion in Supporting Small and Medium Enterprises in Egypt", Journal of Commerce and Finance, Vol. 2, Special Issue for the Third Scientific Conference, Tanta University.
8. Zebiri, Nora (2022), "Analysis of Financial Inclusion Indicators (Findex): A Study of Selected Arab Countries", Journal of Economics and Business, Abdelhafid Boussouf University Center Mila, Vol. 6, Issue 2, pp. 42-56.
9. Saad Al-Din, Eman (2013), "Characteristics of Companies as Determinants of Corporate Social Responsibility Disclosure Based on the Egyptian Corporate Responsibility Index: An Applied Study on Companies", Journal of Commerce and Finance, Tanta University, pp. 198-244.
10. Salama, Eman Mohammed (2018), "The Impact of Risk Management Committee Quality and Corporate Life Cycle on Accounting Disclosure Quality of Financial Risks and Its Impact on Corporate Reputation: An Applied Study", Accounting Thought Journal, Ain Shams University, Vol. 22, Issue 2.
11. Saber, Mohamed Abdel-Alim (2023), "Al-Tiknolojia Al-Maliyya wa Dawruha fi Ta'zeez Al-Shumoul Al-Mali: Dirasah Tahliliyah Limajmou'ah Min Al-Duwal Al-Arabiyyah", Majallat Alexandria lil-Buhuth Al-Idariyah wa Nuzum Al-Ma'lumat, Vol. 1, Issue 1.
12. Sabri Nofal (2018), "Al-Shumoul Al-Mali fi Misr wa Ba'd Al-Duwal Al-Arabiyyah", Majallat Al-Iqtisad wa Al-Muhasaba, Faculty of Commerce, Ain Shams University, Issue 667, p. 19.
13. Abdul-Amir, Arshad (2018), "Al-Shumoul Al-Mali wa Atharuhu fi Tahqiq Al-Najah Al-Istrategi lil-Munazzamat Al-Khidmiyyah", Majallat Al-Kulliyah Al-Islamiyyah, Al-Islamic College University, Najaf, Iraq, Issue 49, pp. 139-189.
14. Ammar, Dina Hassan Abdel-Aziz (2018), "Athar Al-Ifsah 'An Al-Mas'ooliyyah Al-Ijtima'iyyah 'Ala Al-Adaa' Al-Mali wa Al-Tashgheeli fi Al-Bunook Al-Misriyyah: Dirasah Tatbiqiyyah", Fikr Al-Muhasabi, Department of Accounting, Faculty of Commerce, Ain Shams University, Vol. 22, Issue 2.
15. Abdul-Dayem, Salwa Abdel-Rahman (2019), "Al-Awamul Al-Mu'athirah 'Ala Al-Ifsah 'An Mu'ashirat Al-Shumoul Al-Mali wa Atharuha 'Ala Tahseen Ada' Al-Bunook Al-Misriyyah: Dirasah Maydaniyyah", Ain Shams University, Faculty of Commerce, Vol. 23, Issue 3.
16. Abdul-Qader, Haitham Mohammed (2019), "Mu'ashirat Al-Shumoul Al-Mali fi Misr Khilal Al-Fatrah 2005 ila 2018", Majallat Al-Buhuth Al-Idariyah, Sadat Academy for Management Sciences, Vol. 37, Issue 3, pp. 1-24.
17. Awad, Ayah Adel Mahmoud, et al. (2021), "Athar Tatbiq Al-Shumoul Al-Mali 'Ala Al-Makhater Al-I'timaniyyah bil-Bunook", Majallat Al-Dirasat Al-Maliyah wa Al-Tijariyah, Faculty of Commerce, Beni Suef University, Issue 3, pp. 344-369.
18. Abbas, Mona Mahdi Mohammed (2021), "Ta'theer Al-Shumoul Al-Mali 'Ala Kafayat Ra's Al-Mal lil-Bunook Al-Misriyyah", Majallat Al-Dirasat Al-Tijariyah wa Al-

26. Hashem, Dina Mokhtar Saber (2022), "Athar Al-Shumoul Al-Mali ‘Ala Joodat Al-Taqareer Al-Maliyah: Dirasah Tatbiqiyyah", Majallat Al-Buhuth Al-Maliyah wa Al-Tijariyyah, Faculty of Commerce, Port Said University, Issue 1, pp. 134-154.

27. Wasel, Aliaa Abdel-Hamid Mohamed (2019), "Dawr Tatbiqat Al-Tiknolojia Al-Ma’loumatiyyah Muhasabiyyan wa Mihaniyyan fi Taf’eel Mutatalibaat Al-Shumoul Al-Mali li Tahqiq Istrategiyyat Misr 2030", 2nd Scientific Conference on Accounting, Faculty of Commerce, Alexandria University, pp. 167-196.

28. Wahdan, Mohamed Ali (2018), "Taqyeem Athar Nuzum Takhteet Mawarid Al-Mashrooa’ ‘Ala Al-Tamtheel Al-Sadiq lil-Ma’lumat Al-Muhasabiya fi Zil Faa’iliyat Al-Raqabah Al-Dakhiliyyah", Majallat Al-Buhuth Al-Muhasabiyyah, Faculty of Commerce, Tanta University, Issue 2, pp. 86-164.

29. Wahdan, Mohamed Ali, Zahr Ekramy Gamal Al-Sayed (2019), "Taqyeem Athar Faa’iliyat Al-Raqabah Al-Dakhiliyyah ‘Ala Al-Qimah Al-Mudhaafah Al-Safiyyah li-Sharikat Miyah Al-Shurb wa Al-Sarf Al-Sihhi fi Misr", Majallat Al-Buhuth Al-Muhasabiyyah, Faculty of Commerce, Tanta University, Issue 1, pp. 374-436.

30. Ibrahim, Rasha Ahmed Ali (2019), "Ahamiyyat Al-Shumoul Al-Mali fi Tahqiq Ahdaf Al-Tanmiyah Al-Mustadamah wa Al-Ifsah ‘Anhu fi Ta’zeez Misdaqiyyat Al-Taqareer Al-Maliyah", Majallat Al-Dirasat Al-Tijariyyah wa Al-Tamweel, Special Issue, 3rd Scientific Conference, Faculty of Commerce, Tanta University, Vol. 1, pp. 223-280.

31. Ragab, Yasmin Magdy, Mohamed Ahmed Mohamed (2018), "Ta’thir Tatbiq Al-Shumoul Al-Mali ‘Ala Al-Istiqrar Al-Mali lil-Qita’ Al-Masrafi: Dirasah Tatbiqiyyah", 2nd Scientific Conference on Accounting and Auditing, Faculty of Commerce, Alexandria University, pp. 1397-166.

32. Abdel-Mutaal, Azza (2018), "Dawr Nuzum Al-Ma’loumat Al-Muhasabiyyah wa Al-Bi’iyah, Faculty of Commerce, Suez Canal University, Vol. 12, Issue 4, pp. 297-321.

19. Ghali, Shirin Bushra (2020), "Dawr Al-Shumoul Al-Mali fi Tahqiq Al-Istiqrar Al-Iqtisadi", Majallat Al-Buhuth Al-Idariyah, Sadat Academy for Management Sciences, pp. 209-224.

20. Mahrous Ramadan Aref Ramadan (2020), "Itar Muqtarah Litatawwur Ada’ Al-Muraja’ah Al-Dakhiliyyah fil-Bunook Al-Misriyyah Lil-Hadd Min Makhater Al-Shumoul Al-Mali", Majallat Al-Buhuth Al-Maliyah wa Al-Tijariyah, Faculty of Commerce, Port Said University, Issue 1, pp. 265-347.

21. Mahmoud, Laith Salahuddin (2023), "Dawr Al-Tiknolojia Al-Maliyya fi Ta'zeez Al-Shumoul Al-Mali fi Zil Jaa’ihat Corona", Majallat Kulliyyat Al-Ma’arif Al-Jami’ah, Vol. 34, Issue 4.

22. Zidan, Mohab Mohamed Mohamed (2023), "Dawr Al-Tahawul Al-Raqmi fi Tahqiq Al-Shumoul Al-Mali", Majallat Ruh Al-Qawanin, Special Issue, 8th Scientific Conference, Faculty of Law, Tanta University.

23. Miftah, Ayah Abdel-Fattah Abdel-Halim (2016), "Al-‘Alaaqah Bayn Darajat Al-Tahaffuz Al-Muhasabi wa Joodat Al-Raqabah Al-Dakhiliyyah", Majallat Al-Dirasat Al-Tijariyyah wa Al-Bi’iyah, Faculty of Commerce, Suez Canal University, Vol. 7, pp. 423-440.

24. Mandour, Mohamed Ibrahim (2015), "Dirasah wa Ikhtibar Al-‘Alaaqah Al-Sababiyyah Bayn Joodat Al-Ifsah Al-Ikhtiyari ‘An Al-Mas’ooliyyah Al-Ijtima’iyyah lil-Sharikat wa Al-Ada’ Al-Mali: Tatbiq ‘Ala Al-Bunook Al-Tijariyyah Al-Lubnaniyyah", Majallat Al-Muhasaba wa Al-Muraja’ah, Faculty of Commerce, Beni Suef University, Issue 2.

25. Nashwan, Iskandar, Issam Al-Taweel, Mohammed Shehada (2018), "Athar Al-I'timaniyyah ‘Ala Tahseen Al-Ada’ Al-Mali lil-Bunook Al-Mudrajah fi Borsa Filastin", Majallat Al-Dirasat Al-Maliyah wa Al-Muhasabiyyah wa Al-Idariyyah, Arab Bin Mehidi University, Issue 9, pp. 418-447.

Romanian Economic Journal, 16(47), 127-146

42. Alagh, J. I., & Emeka, E. (2014). Impact of Cashless Bankingon Bank's Profitability: Evidence from Nigeria. Asian Journal of Finance and Accounting, 6, 362-376.

43. Ali, Monzer. (2022). The Impact of Digital Transformation on the Internal Audit Quality and its Reflection on Enhancing the Quality of Financial Reporting an Empirical Study", First International Conference, Elsadat University.

44. Alliance for financial inclusion AFI. (2013). measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators. Malaysia: AFI, available at: https://www.afi-global.org/wp-content/uploads/ public cations/ fidwg-core-set-measuring-fi .pdf.

45. Al-Najjar, B., & Abed, S. (2014). The association between disclosure of forward-looking information and corporate governance mechanisms: Evidence from the UK before the

46. Aron Mehrotar and James Yetman - Financial Inclusion and Optimal Monetary Policy - BIS wp No.476 - Dec.2014 Glopal Financial Development Report 2017 - www.worldbank.com

47. Auwal Musa, Shafiu Abubakar Kurfi, and Haslinda Hassan, (2015)," The Impact of Online Banking on the Performance of Nigerian Banking Sector", International Conference on E-Commerce, PP1-6

48. Fadi Hassan Shihadeh,(2018),"How individual's characteristics influence financial inclusion:evidence from MENAP", International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Volume 11 ,No 4, PP553-574.

49. Ikram & Lohdi Samreen (2015) impact of financial inclusion on Banks profitability: An Empirical study of banking sector of Karachi, Pakistan, international Journal of management sciences and Business Research,) - Joseph Alitterer, (1973), The Analysis of Organization, New York, John Wiley & Sons.

Tiknolojia Al-Ma'loumat fi Taf'eel Mutatalibaat Al-Shumoul Al-Mali: Dirasah Tahliliyyah", 2nd Scientific Conference, Faculty of Commerce, Alexandria University, pp. 751-695.

33. Fetouh, Wissam Hassan (2016), "Waqi' Al-Shumoul Al-Mali fi Al-'Aalam Al-'Arabi wa Aliyyat Al-Masaref Al-'Arabiyyah li Ta'zeezihi", Union of Arab Banks, Issue 427, June, pp. 8-13.

34. Arab Monetary Fund (2015), "Fareeq Al-'Amal Al-Iqlimi li Ta'zeez Al-Shumoul Al-Mali fi Al-Duwal Al-'Arabiyyah: Al-'Alaqah Al-Mutadakhlah Bayn Al-Istiqrar Al-Mali wa Al-Shumoul Al-Mali", Abu Dhabi, 2015, p. 1.

35. Ahamed, M. and Mallick, S. (2019). 'Is Financial Inclusion Good for Bank Stability? International Evidence'. Journal of Economic Behavior & Organization, 157 (C), pp. 403-427.

36. Ahamed, W. S. (2014). Does corporate social responsibility lead to improve in firm financial performance? Evidence from Malaysia. International Journal of Economics and Finance, 6(3), 126-138.

37. Akhisar, I., Tunay, K. B. and Tunay, N. (2015). The Effects of Innovations on Bank Performance: The Case of Electronic Banking Services. Procedia - Social and Behavioral Sciences, 195, 369 – 375.

38. Al Hadi, A., et al. (2016). Risk committee, firm life cycle, and market risk disclosures. Corporate Governance: An International Review, 24(2), 145-170.

39. Alber, N. (2011). The Effect of Banking Expansion on Profit Efficiency of Saudi Arabia Commercial Banks. Journal of Global business and Economics, 3(1), 11-

40. Alexander, Samuel & Karametaxas, Xenia. (2020). Digital Transformation and Financial Inclusion. Available at: https://www.researchgate. net/publication/344571601_Digital_Transformation_and_Financial Inclusion.

41. Alexandrina, Ş. C. (2013). How do board of directors affect corporate governance disclosure? -the case of banking system.

Liquidity?" International Finance and Banking ISSN 2374-2089, Vol. 7, No. 1,

54. Richard Watt, (2011), "The Microeconomics of Risk and Information, Red Globe Press.

55. Bose Sudipta, Amitav Sahab, Habib Zaman and Khanc Shajullslamd(2017)," Non-Financial Disclosure and Market-based Firm Performance: The Initiation of Financial Inclusion", Journal of Contemporary Accounting & Economics, Vol. 13, Iss: 3,

56. Suhaili Mohd Hussin, Siti Subaryani Zainol, Tengku Rahimah Tengku Arifin and Azni Suhaily Samsuri, (2019)"Qualitative Characteristics of Financial Information Toward Quality of Financial Reporting in Malaysian Listed Manufacturing Firms", Asian Journal of Research in Business and Management", vol 3, Iss. (2).

50. Han,Rui and Martin Melecky - Financial inclusion for financial stability access to bank deposits and growth of deposits in the global Financial crisis - policy research WP6577- World Bank - Washington DC - USA-2013.

51. Lewis Mandell, (2008), Financial Literacy of High School Students, New Measuring Financial Database", April 2012 Inclusion,"The Global Findex

52. Bettioui,Nesrine Ali Bendob& Hasnia Douma,(2020), "The Role of Financial Exclusion in Weakening the Performance of Banks : Dynamic Panel Data Analysis in Algeria and Tunisia", International Journal of Financial Innovation in Banking, Vol. 2, Iss (4).

53. ALMaleeh, Nisreen Mohammed Said (2020) "Financial Inclusion in Egypt: Does It Affect Banks' Profitability and